

خطة لغلق الصحف الحكومية الخاسرة في مصر أو دمجها

لائحة جديدة للصحافيين تتيح فصل العاملين غير الأكفاء



الصحف تعمل على القراءة الأوفياء

تصطدم بمشكلة أكثر تعقيدا ترتبط بان أغلب الصحافيين في الإصدارات الورقية ليسوا مؤهلين للتأهلي مع الإعلام الرقمي ومتطلباته. وقال محمد (ع)، وهو صحافي بمؤسسة قومية كبرى لـ"العرب" هناك شعور بوجود تغيب متعمد للكوار البشرية التي يمكنها إنقاذ الوضع الراهن، لأن الكثير منهم بعيد عن المناصب القيادية على مستوى الإدارة والتحرير، ووجود هؤلاء في المشهد قد يصلح الصال ويحول دون تنفيذ خطة التصفية بالدمج أو الغلق. ويصعب فصل مخطط التصفية عن تراجع نظرة السلطة عموما للصحف القومية والإعلام عموما بعد أن كانت صاحبة الكلمة الأولى في توجيه الرأي العام، وقادتها هم الأقرب لرئيس الدولة حتى صارت عاجزة عن الانفراد بحوار صحافي مع مسؤول بارز، وأخفقت في أن تكون ظهيرا سياسيا للحكومة، وباتت الأخيرة مقتنعة بأن توصيل رسائلها من خلال الصحف مستحيل.

تركته الإصدارات الورقية لارتباطها بنفس السياسة والمضمون. ويعتقد الخبراء أن التعاطي مع أزمات الصحف القومية من منظور اقتصادي بحت سوف تكون له انعكاسات سلبية، فواقع التواصل تزداد جماهيريتها رغم كونها خارج السيطرة وصارت منصة لبث الشائعات، والحكومة تفقد جملة من المنابر الهامة مع استمرار الخسائر المادية، ما يتطلب حلا مهنيا يجذب الجمهور للصحافة الرقمية. وأكد سامي عبدالعزيز أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة لـ"العرب" أن عدم تطوير المنتج والمحتوى الصحافي يؤثر على دور الإعلام، فلا يمكن أن تلغي وسيلة إلكترونية أخرى ورقية، والمفترض أن يكون هناك تنافس بينهما، ولا بد من تطوير الإدارة المؤسسية والسياسات الإعلامية لتواكب الصحف المصرية العصرية.

غياب لهامش الحرية والمنافسة والتعدي، مقابل الاهتمام بالخطاب الرسمي بصورة مبالغ فيها. وظلت الصحف الحكومية خلال سنوات مضت في مراكز متقدمة من حيث المتابعة الجماهيرية، خاصة في المرحلة التي شهدت ارتفاع سقف الحرية إبان ثورة 25 يناير 2011، واحتلت "بوابة الأهرام" المركز الأول عربيا على تصنيف المواقع الإخبارية وجاءت بعدها صحف خاصة وحزبية ومستقلة. وكانت الإصدارات الحكومية وقتها تنشر مضمونا يتناسب مع نبض الشارع وتنتقد بعض المسؤولين، بغض النظر عن مناصبهم، ونادرا ما كانت تكفي بالرواية الرسمية، وتتخسر ما وراءها وتنتشر آراء لمعارضين ونشطاء ومفكرين وحزبيين. ويقول خبراء إن تجربة التحول الرقمي التي نفذتها بعض المؤسسات الصحافية لم تجن ثمارها، لأن المواقع الإلكترونية أصبحت محدثة بلسان الحكومة، ولم تستطع ملء الفراغ الذي

لما تضمنه قانون تنظيم الصحافة والإعلام الصادر عام 2018، وأقره مجلس النواب، لكن كانت الظروف السياسية والاقتصادية حالت أمام تفعيله. وبدأت خطوات التصفية مع حركة التغييرات الأخيرة على مستوى قيادات المؤسسات الصحافية، حيث تم تكليف رؤساء تحرير بمسؤولية إدارة إصدارين وثلاثة ورقية أو رقمية، بل مع المضمون والابتعاد عن نبض الشارع، لأن هناك إصدارات إلكترونية تكاد تكون نسخة مكررة من الصحيفة الورقية. وأضاف لـ"العرب" أن هناك فهما خاطئا لطبيعة الأزمة التي تعاني منها الصحف، بغض النظر عن طريقة وصولها للقراري، مطبوعة أو إلكترونية، فهناك

تتعامل الحكومة المصرية مع ملف التحول الرقمي للصحف القومية كضرورة حتمية بعد زيادة عزوف الجمهور عن متابعتها، فأتخذت إجراءات جديدة لتسريع خطوات التخلص من الصحف التي لم تعد هناك جدوى من تطويرها أو استمرارها.

القاهرة - بدأت بعض المؤسسات الصحافية الحكومية (القومية) في مصر تفعيل قرارات الغلق والدمج لبعض الإصدارات الورقية التي فقدت جماهيريتها وصارت عبئا ثقيلا على موازنة المؤسسات دون تحقيق الحد الأدنى من الهدف المرجو منها. وتقرر وقف طباعة صحيفة "الأخبار المسائي" اليومية الصادرة عن مؤسسة أخبار اليوم، وتحولها إلى نسخة رقمية ابتداء من منتصف يوليو المقبل، وهو نفس السيناريو المنتظر لصحيفة "الأهرام المسائي" التي تصدر عن مؤسسة الأهرام وسيتم تحويلها أيضا إلى نسخة رقمية. وأكدت مصادر صحافية لـ"العرب" أن خطة الغلق والدمج للإصدارات القومية سوف تطل جميع الصحف والمجلات الخاسرة وصارت تطع المئات من النسخ الورقية فقط، مع استمرار الناجحة منها، والتي تجلب إعلانات وتحقق معدلات توزيع معقولة.

وإرى أغلب العاملين في المؤسسات الصحافية أنهم ضحايا لسياسة تحريرية محاطة بجملة من الخطوط الحمراء تسببت مع الوقت في أن تحول الصحف إلى ما يشبه النشرات الرسمية، مهمتها تبييض وجه المسؤولين والدفاع عن قراراتهم. ويؤكد أن التحول الرقمي للإعلام لغة العصر، لكن حال الصحف القومية في مصر، وحتى الخاصة منها، لم تعد مرتبطة بكونها ورقية أو إلكترونية، بل إن الأمر يرتبط بالمحتوى والتكرار المبالغ فيه. وصار العديد من الصحافيين موظفين يتلقون البيانات، ويتردد ذلك في الصحافة الورقية والرقمية بفعل سياسات تحريرية تمنع الخوض في المحظورات أو نشر محتوى يتضمن صوتا معارضا، وبدت بعض الصفحات على منصات التواصل الاجتماعي أقوى في التأثير من بعض الصحف والمواقع الحكومية.



ويزامن هذا الإجراء مع إصدار الهيئة الوطنية للصحافة لائحة إدارية موحدة لتطبيقها على المؤسسات الصحافية الحكومية، رفعت سقف التوقعات بتسريع الحكومة خطوات التخلص من الصحف القومية التي لم تعد هناك جدوى من تطويرها أو استمرارها.

ومررت الهيئة الوطنية للصحافة اللائحة الإدارية رغم حالة الغضب بين العاملين على بنودها، لأنها تطرقت للنواحي الإدارية فقط، وليس المادية بتوحيد الرواتب بين كل العاملين، ومنحت رئيس العمل سلطة الفصل للمحرر، بأن يكتب في تقريره السنوي لمرتين متتاليتين أنه غير كفاء. واستقبل الصحافيون اللائحة الإدارية بتذمر باعتبارها تفتح الباب على مصراعيه للتخلص من البطالة المقنعة في المؤسسات الصحافية، كخطوة تتلاقى مع أهداف الدمج والغلق التي بدأ تطبيقها على بعض الإصدارات الورقية،

وكالة المغرب العربي للأنباء تدعم الريادة النسائية

ويندرج هذا الملحق في إطار سياسة التدريب وتعزيز قدرات الرسامال البشري بوكالة المغرب. ويقترح ملحق "الريادة النسائية" تعزيز الوعي إزاء ثقافة المناصفة، وخلق تماسك بين النساء المستفيدات من هذا التدريب، وتحسين "القدرات الناعمة" التي من شأنها أن تساعد النساء في إدارة أفضل لفرقهن ومشاريعهن، والمساهمة في تحقيق المشاريع الاستراتيجية للوكالة.



مريم الوالي
الحضور النسوي في مراكز اتخاذ القرار
دخول مرحلة التنفيذ

ووصفت رئيسة هيئة المناصفة مريم الوالي الملحق بـ"اللحظة القوية" في مسيرة البحث عن المناصفة، وفرصة للاحتفاء بالإنجازات المحرزة في مجال المناصفة، ومن ثم تجديد الرغبة في النهوض وتأكيد الريادة النسائية لوكالة المغرب.

وتابعت الوالي في تصريح لقناة "Am24" الإخبارية أن "الحضور النسوي في مراكز اتخاذ القرار لم يعد يقتصر على المرحلة النظرية، بل دخل مرحلة التنفيذ"، معربة عن أسفها لكون "الحضور النسوي رغم كل الجهود، يظل ضعيفا في مراكز الإدارة وعلى مستوى مناصب رؤساء الأقسام والأقطاب المحلية والدولية".

الرباط - أطلقت وكالة المغرب العربي للأنباء ملحق "الريادة النسائية" لتعزيز ثقافة المناصفة والنهوض بها ومنح الفرصة للعنصر النسوي لتسلم مناصب قيادية، تحت شعار "نساء وكالة المغرب العربي للأنباء.. اكسرن الحاجز". ويتضمن برنامج الدورة الثالثة من الملحق، الذي بدأ الإثنين ويستمر حتى منتصف يوليو القادم عدا من الورشات وأنشطة "بناء الفريق"، لتأهيل فريق من المتدربين المهنين. ويهدف الملحق إلى تجسيد برنامج "ماب-مناصفة" على أرض الواقع الذي أطلقتته المديرية العامة للوكالة لتحسين الريادة النسائية، وبروز روح داخل الوكالة تكريس ثقافة المناصفة. وسلط مدير الوكالة خليل الهاشمي الإدريسي الضوء على أهمية وميزات هذا الملحق الذي يعد فرصة لإرساء هيئة المناصفة داخل الوكالة التي تضطلع بمهمة تكريس ثقافة حقيقية في الميدان لدى النساء والرجال. وقال الهاشمي الإدريسي "لقد اخترنا داخل وكالة المغرب العربي للأنباء التطرق إلى قضية المناصفة من منظور بيداغوجي". وأشار إلى أن قضية المناصفة تحظى بعناية خاصة داخل وكالة المغرب العربي للأنباء، بصفتها مؤسسة عمومية ذات طابع استراتيجي، مشددا على ضرورة عمل هيئة المناصفة على إعداد مخطط استراتيجي للمناصفة في السنوات القادمة.

حكومة كردستان تعتمد سياسة العقوبات المشددة على الصحافيين المنتقدين

ولم يذكر شكري موعد المحاكمة أو القوانين التي أدين بانتهائها، بحسب تلك المصادر. وقال شقيق الصحافي إن الأسرة تخطط لإرسال محام إلى سجن الزركا، حيث يحتجز شكري في مدينة دهوك شمال غرب البلاد، لتحديد ما إذا كان بإمكانهم استئناف الحكم. في رسالة بالبريد الإلكتروني في فبراير الماضي، اتهم ديندار زيباري منسق المناصرة الدولي في حكومة إقليم كردستان، شكري بخرق المادة 156 من قانون العقوبات العراقي، وهو بند يحظر الأعمال التي تهدف إلى انتهاك وحدة البلاد أو استقلالها أو أمنها؛ ويمكن أن يعاقب على هذه الاتهامات بالسجن مدى الحياة. من جهة أخرى، أيدت محكمة استئناف إقليم كردستان قبل أيام، الحكم بالسجن ست سنوات على ستة صحافيين مستقلين وناشطين، بزعم انتهاكهم لقوانين الأمن القومي. وكان الصحافيون قد شاركوا في الاحتجاجات المناهضة للحكومة العام الماضي وجوكموا من قبل السلطات الكردية باستخدام قانون العقوبات العراقي. وندد دبلوماسيون بقرار المحكمة باعتباره "انتهاكا لحرية الصحافة". وقال سفير الاتحاد الأوروبي في العراق مارتين هوث إنه "شعر بالذهول" من قرار المحكمة بتأييد الأحكام، "على الرغم من العيوب الإجرائية الخطيرة

وكانت قوات الأسايش قد اعتقلت قهرمان في 27 يناير الماضي، بعد أيام قليلة من المظاهرة التي خرجت في المنطقة تنديدا بالهجمات التركية. وجاءت عملية اعتقاله إثر استضافته في قنوات إعلامية للحديث عن المظاهرات المناهضة للهجوم التركي الذي أسفر عن مقتل ستة مدنيين. وبعد انقطاع أخباره، تمكنت عائلة شكري من زيارته في السجن في 24 يونيو الجاري، وأخير والدته أنه حكم عليه بالسجن سبع سنوات خلال محاكمة مغلقة دون حضور محام، بحسب ما ذكر شقيق الصحافي، للجنة حماية الصحافيين اليوم عبر الرسائل.

أربيل - أولاد ممثل لجنة حماية الصحافيين الدولية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إغناسيو ميغيل ديلغادو، أن سلطات كردستان العراق تمارس إجراء مروعاً بإصدار أحكام سجن على الصحافيين دون أي مراعاة للإجراءات القانونية الواجبة والحقوق والحريات التي يدعون الدفاع عنها. وأضاف ميغيل ديلغادو في بيان نشرته اللجنة على موقعها الإلكتروني، "على حكومة إقليم كردستان الإفراج الفوري عن الصور الصحافي قهرمان شكري وإسقاط التهم الموجهة إليه، والتوقف عن فرض عقوبات سجن قاسية على الصحافيين".



محاكمات الصحافيين تتوالى